

الازمة المالية العالمية كيف ولماذا؟

محمد رشيد جبوري

المجتمع. وما نشهده اليوم تناقضات صارخة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة وفراغ هائل احدثه الاستغناء عن الكيان الخلفي والروحي للمجتمع فامتلاء بدلاً عن القيم الخلقية والروحية بالوان من الظلم والاستهتار والطمع مما حدى بحكومات الدول الراسمالية بالتدخل السريع ليس فقط بضخ السيولة وتاميم المصارف والشركات وانما بتعديلات قانونية سريعة وتشريعات جديدة وهذا يقودنا الى ان نتوقع ان هذه هي بوادر انهيار الفكر الراسمالي في العالم وذلك لكون تدخل الدولة في حل الازمة بهذه الطريقة سيكون متناقض مع مبدأ الراسمالية وهي عملية التجارة الحرة وتقديم مبدأ الربح الغير محدود على حساب باقي المعايير الاخرى والتي تصب في مصلحة المستهلك او ان يجد الخبراء والمختصين مخرج اخر يتمخض عنه ايجاد حلول سريعة لتفادي الانهيارات التي تحدث في العالم والتي جائت سريعه.

بما يخص كل ما اسلفناه ذكره وحجم التأثير المتوقع على العراق، رجح الخبراء المختصين من داخل العراق ان لا يكون للازمة تاثيراتها القوية كما حصل في دول الخليج وغيرها من الدول التي تسجل ارقاما كبيرة للاستثمار في امريكا ودول الاتحاد الاوربي، حيث لا توجد اموال مستثمرة للعراق في المصارف والشركات العالمية التي تعرضت للازمة. وكما ان النية تتجـه بأعادة النظر في الميزانية المرتقبة لعام (٢٠٠٩) والتي كان في النية اقرارها على اساس ان سعر البرميل (\$٧٠) حسب ما جاء على لسان السيد وزير المالية باعتبار ان النفط هو المورد الرئيسي في دخل العراق وذلك تلافياً لحصول اي انخفاض في اسعار النفط في المستقبل. وفي الختام نود ان نذكر ان هنالك اجراءات معينة وتشريعات جديدة قد اتخذت من قبل الصين مع نهاية عصر الاشتراكية العالمية ريبة من ان يحدث عندها ما حصل للاتحاد السوفيتي انذاك وكان ذلك متناقض مع مبدأ الاشتراكية، واليوم عجلت امريكا ودول اوربية اخرى بتشريع قوانين جديدة وتاميم مصارف وشركات وهذا عكس فكر الراسمالية.

ان النظام المصرفي في الاقتصاد الراسمالي يقوم بدور الوسيط بين المدخرين من جهة والمستثمرين والمستهلكين من جهة اخرى حيث يقوم بأخذ الاموال من المدخرين واعطائها على شكل قروض الى المستثمرين والمستهلكين ولكن انهيار هذا النظام وانهيار الشركات الرهن العقاري بسبب الجشع والطمع في المبالغة في عملية الاقراض وفرض الفوائد الكبيرة ادى الى حدوث هذه الازمة، حيث وصلت نسبة الاقراض الى نسبة الادخار ١٤٠% التي من المفترض ان تكون بحدود ال ٢٠% والتي ذهبت في غالبيتها الى شركات الرهن العقاري التي تقوم بدورها بأقراض الطبقات الوسطى والفقيرة للحصول على مساكن وعقارات مما ادى الى حصول عملية طلب غير حقيقية ومن ثم هبوط اسعار النفط وتدني قيمة الدولار وزيادة اسعار السلع ادى الى عجزهم عن الايفاء بالتزاماتهم الى شركات الرهن العقاري التي عجزت بدورها عن تسديد ما بذمتها للمصارف المقترضة منها مما ادى الى انهيار وافلاس هذه المصارف والشركات وعدم القدرة هذه المصارف عن الايفاء بالتزاماتها مع المدخرين الذين اخذوا ينهالون عليها لسحب مدخراتهم الغير متوفرة.

اذاً فالازمة تلقي بظلالها على جميع مفاصل العملية الاقتصادية وتشمل المدخرين والمستثمرين والمستهلكين والمؤسسات المالية.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا حصل الذي حصل؟ يرجع الخبراء الاقتصاديون اسباب الازمة الى جوهر النظرية الراسمالية القائمة على اطلاق حرية الفرد في التملك والاستغلال والاستهلاك وفسح المجال لدوافعه الذاتية ان تقوده الى تحقيق مصالحه الخاصة التي تؤدي بصورة الية الى توفير المصالح العامة، فالحرية على اساس هذه الفكرة ليست الا اداة لتوفير تلك المصالح العامة وضمان ما يتطلبه المجتمع من خير ورفاه حسب وجهة النظر الراسمالية. ولهذا السبب كانت الحرية التي تنادي بها لراسمالية مجده من كل الاطارات والقيم الخلقية والروحية وانما يعني ان الراسمالية لا تعترف بضرورة هذه القيم لضمان مصلحة